

أجود التقريرات

[129] ثم أن ما ذكرناه من أن الحكم في القضية الحقيقية لا يكون فعليا إلا عند وجود

موضوعه في الخارج لا يفرق فيه بين القضايا الشرطية والحملية لكون الحكم في القضية الحملية أيضا مشروطا بوجود الموضوع غاية الأمر أن الاشتراط في أحدهما مدلول مطابق وفي الأخرى ضمنى تبعى الأمر الثاني في رجوع القيد في القضية الشرطية بحسب القواعد العربية إلى الهيئة أو المادة أو الجملة المركبة منهما (والتحقيق) (1) أن يقال أن كلامها وأن كان يرجع _____ 1 - التحقيق أن يقال أنه بعد ما

ظهر من أن حقيقة الانشاء إنما هو إبراز أمر نفساني الذي هو في موارد الجمل الطلبية عبارة عن اعتبار كون الفعل على ذمة المكلف وليس في موارد الانشاء من إيجاد المعنى باللفظ عين ولا أثر وبعد وضوح أن في موارد الجمل الشرطية لا معنى لرجوع القيد إلى نفس المادة ضرورة أن استعمال قضية إذا توضحأت فصل في مقام طلب الصلوة المقيدة بالطهارة بعد من الإغلاط وبعد ما ستعرف من أن إرجاع القيد إلى المادة المنتسبة لا محصل له لا مناص من رجوع القيد في القضايا الشرطية إلى ما هو المستفاد من الهيئة وهو اعتبار كون الفعل على

ذمة المكلف (بيان ذلك) أن الاعتبار النفساني قد يتعلق بكون شيء على ذمة المكلف على الإطلاق وقد يتعلق به على تقدير دون تقدير والمبرز لاطلاقه وتقييده في مقام الثبوت هو إطلاق الخطاب وتقييده في مقام الإثبات وعلى ذلك فالفرق بين الواجب المشروط والمطلق هو الفرق بين بابي الوصية والإجارة فإن الانشاء في كليهما وأن كان فعليا إلا أن المعتبر في باب الوصية هي الملكية على تقدير الموت بخلاف باب الإجارة فإن المعتبر فيه هي الملكية المطلقة غير المعلقة على شيء ولو كانت المنفعة متأخرة أيضا وعمدة ما أورد على هذا

الفرق وجوه لا بد لنا من التعرض لها وبيان فسادها (الأول) أن مفاد الهيئة بما أنه معنى حرفي والمعاني الحرفية جزئية فهو غير قابل للإطلاق والتقييد (ويرده) أن عدم كون الجزئي قابلا للتقييد بمعنى التضييق لا يستلزم عدم قبوله للتقييد الساقط للتعليل على شيء والمدعى

في المقام هو الثاني دون الأول مضافا إلى ما عرفت في محله من بطلان دعوى كون المعاني الحرفية جزئيات حقيقية (الثاني) ما أفيد في المتن من أن مفاد الهيئة بما أنه حرفي وملحوظ آلى فهو غير قابل للإطلاق والتقييد فانهما من شئون المفاهيم الاستقلالية (ويرده) أولا أن كون المعنى الحرفي ملحوظا آليا إنما يمنع عن تقييده حال لحاظه كذلك وأما لحاظ المعنى في نفسه أولا مقيدا بقيد ثم لحاظ المقيد آليا في مقام الاستعمال فلا مانع عنه -

